

28 مارس 2017

توضيح للرأي العام

خلافا لما تمّ نشره في موقع الصحفيين التونسيين بصفاقس نقلا عن السيد محمد البحري، الكاتب العام للفرع الجامعي بصفاقس، فإنّ مغادرته مكتب السيد رئيس جامعة صفاقس يوم الاثنين 27 مارس 2017، بعد 11 يوما من خرق القوانين وتعطيل سير المرفق العام، قد تمّت بدون أيّ مطلب أو شرط وبعد تدخل من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس وهم السادة عبد الهادي بن جمعة ويوسف العوادني ورايح واردة. ويؤسفنا أن يواصل السيد محمّد البحري مغالطة نفسه ومغالطة الرأي العام الجامعي وتظليله بالحديث عن انتصارات وهمية والحال أنّ ما أقدم عليه خالف كلّ الأعراف الجامعية والنقابية. فقد نصّب نفسه محاميا على الطلبة الذين لهم منظماتهم النقابية التي تحميهم كما قام بانتهاك صارخ لحرمة مكتب رئيس الجامعة حيث قام بتحويله إلى مقر خاص به يفعل فيه ما يحلو له، ولعلّ مقطع الفيديو الذي تداولته مواقع التواصل الإجتماعية والذي نشره أحد أعضاء الفرع الجامعي مساء الأربعاء 22 مارس 2017 هو برهان قطعي على مدى تماديه في غيّه واستفزازاته وتحديّه لكلّ النواميس والأعراف وهو بذلك يسيء إلى نفسه وإلى زملائه في المكتب النقابي وليس إلى الجامعة ومؤسساتها.

هذا وقد اجتمع أمس الاثنين 27 مارس 2017 مجلس جامعة صفاقس وانبثقت عن أشغاله التوصيات التالية :

- إدانة وشجب سلوك السيد محمد البحري، الكاتب العام للفرع الجامعي بصفاقس ومطالبته بتقديم اعتذار كتابي.
- نشر بيان توضيحي من مجلس الجامعة لإنارة الرأي العام.
- إيقاف التتبعات العدلية ضد السيد محمد البحري ومن معه استجابة لطلب المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل.
- وبالمقابل، مواصلة الإجراءات الإدارية تطبيقا للقانون وحرصا على حماية المرفق الجامعي من مثل هذه الانفلاتات غير المسؤولة.

رئاسة الجامعة

